د خذر مُحَمَّد ملخص مقياس الاجتهاد القضائي في قانون الأسرة السنة 1 ماستر تخصص قانون أسرة

إذا كان التشريع يعبر عن اختيارات الأمة ومصالحها العامة، فإن الاجتهاد القضائي يتميز بكونه يضمن استمرارية القواعد التشريعية، من خلال ملاءمتها مع الوقائع و النوازل، فالتشريع بما يتميز به من عمومية وتجريد لا يضع إلا حلولا وسطى، ولا يخصص حلولا فردية لكل النزاعات، و هذا ما يجعل من الاجتهاد القضائي مصدرا مستقلا ومساويا لباقي مصادر القانون، فهو يخصص القاعدة القانونية، ويقوم بتحيينها، إذ بدونه لا يتمكن التشريع من التوفيق بين خاصيتي الاستقرار والاستمرارية، فالاجتهاد القضائي يؤمن للتشريع ملاحقة تطورات المجتمع من خلال تطبيق النصوص القديمة بروح جديدة، وفق ما عبر عنه الفقه الألماني بالاجتهاد القضائي التطوري كما أنه يساهم في تفسير النصوص الغامضة و يكمل الناقص منها فيصير الاجتهاد القضائي مصدرا مباشرا للقانون .

ولا شك في أن أهمية الاجتهاد القضائي، ستكون عديمة الأثر إذا لم يتم تعميمه بين الممارسين والمختصين بدرجة أولى ، ثم العمل على نشره بمختلف الوسائل المتاحة حتى يمكن تقريبه إلى أكبر قدر ممكن من الأشخاص ، وتبعا لذلك فإن تعميم الاجتهاد القضائي على هذا المنوال يسهم في ترسيخ قيم العدالة لأنه يمكن من إدراك اتجاه القضاء ويدفع الناس إلى مراعاة ذلك الاتجاه في تعاملاتهم والاستدلال بها في خصوماتهم .

وسنحاول في هذا البحث أن نتطرق للموضوع من خلال إبراز مدى مساهمة تعميم الاجتهاد القضائي في خدمة العدالة، وانعكاس ذلك على استقرار المعاملات، وهو ما سنتعرض له اتباعا كما يلي :

مفهوم الاجتهاد القضائي و أهميته

سنحاول في هذا الفرع، تحديد المقصود بالاجتهاد القضائي في الأنظمة القانونية المختلفة واستجلاء أهميته في مجال تفسير القانون وتحقيق الأمن القانوني، وهو ما سنتناوله في مبحثين ، نخصص أولهما لتحديد مفهوم الاجتهاد القضائي فيما سنخصص المبحث الثاني للأدوار المتعددة للاجتهاد القضائي .

تحديد مفهوم الاجتهاد القضائي و أهميته في الأنظمة القانونيـة

يختلف مفهوم الاجتهاد القضائي بحسب المدارس والأنظمة القانونية التي نشأ فيها. ومن أجل تقريب هذا الموضوع أكثر، فإننا سنقوم بتحديد مفهوم الاجتهاد القضائي وأهميته في النظام الأنجلوساكسوني والنظام الرومانوجيرماني .

مفهوم الاجتهاد القضائي

تطلق على الاجتهاد القضائي في اللغة العربية عدة مصطلحات، منها "اجتهاد" و"اجتهاد المحاكم" و"قضاء"، أما في اللغة الفرنسية فإن عبارة الاجتهاد القضائي "Jurisprudence" مشتقة من أصل لاتيني يتكون من لفظ "Juris" ويعني القانون ثم لفظ "prudentia" وتعني المعرفة أو العلم، بحيث كان يطلق قديما على الاجتهاد القضائي: "العلم التطبيقي للقانون"

ويحمل الاجتهاد القضائي معنيين أحدهما خاص و الآخر عام. ويقصد بالاجتهاد القضائي في معناه العام : مجموع الأحكام و القرارات الصادرة عن المحاكم (الهيئات ذات الطبيعة القضائية) في مسألة قانونية معينة، و بمعنى آخر هو "مجموع القرارات القضائية الصادر عن المحاكم كما يعرف بعض الفقه، الاجتهاد القضائي بأنه "مجموع الحلول التي تستنبطها المحاكم بمناسبة فصلها في المنازعات المعروضة عليها"، سواء في مادة أو فرع من فروع القانون، فيقال مثلا الاجتهاد القضائي العقاري، أو في القانون عموما، فيقال الاجتهاد القضائي دون تخصيص أما المعنى الخاص للاجتهاد القضائي ، فيقصد به الحل الخاص الذي يضعه القضاء بشأن قضية معينة. فإذا كان المشرع يضع قاعدة عامة ، فإن الاجتهاد القضائي يتولى تطبيقها على قضية معينة بشكل مخصص ، و من هذا المنظور يشكل الاجتهاد القضائي عملية ذهنية إبداعية يباشرها القاضي في بعض الحالات الخاصة. وتبعا لذلك يعرف الفقه المؤيد لهذا الاتجاه ، الاجتهاد القضائي بكونه "مجموع الحلول القانونية التي تتوصل إليها المحاكم بمناسبة معالجتها للإشكالات القانونية "، وبشكل أكثر تحديدا هو "الحل الذي تتخذه جهة قضائية في قضية معروضة أمامها، في حالة عدم وجود النص القانوني الواجب التطبيق أو غموضه أو عدم كفايته"

ومن جانبه، يميز الفقه الإسلامي بين الاجتهاد الاستنباطي أي تلك العملية التي تنبني على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية في الشريعة، وبين الاجتهاد التنزيلي الذي ينتج عن احتكاك الأحكام بالواقع، وخلق قواعد جديدة من خلال تخصيص القواعد العامة لتتلاءم مع وقائع النزاع، وهو ما يطلق عليه "فقه النوازل" كنوع من الاجتهاد كان له دور كبير في اكتساب علم الأصول تجديدا ومقدرة على مسايرة المستجدات

التمييز بين الاجتهاد القضائي و العمل القضائي

إن الاجتهاد القضائي بوصفه عملا ذهنيا إبداعيا، يجعله يختلف عن العمل القضائي من حيث مصدره وشكله ومضمونه. ومن نتائج هذه التفرقة بين الاجتهاد القضائي والعمل القضائي، أن معظم التشريعات تجعل من العمل القضائي عملية منظمة قانونا لحسم كل نزاع يثور بين الأفراد، سواء فيما يتعلق بإجراءات تقديم الدعوى أو فيما

يتعلق بطرق التحقيق ووسائل الإثبات وطرق الطعن في الأحكام الصادرة بشأنها، بينما لا يخص المشرع الاجتهاد القضائي بقواعد قانونية محددة بشكل مسبق، بل إن الاجتهاد القضائي نفسه يساهم في خلق قواعد وأعراف تؤطر العملية القضائية، ذلك أن العملية التقنية التي يباشرها القاضي لدراسة القضية وإصدار الحكم بشأنها، تنطلق من دراسة وقائع القضية وفحص الأدلة المثبتة لهذه الوقائع، ثم في مرحلة ثانية يقوم القاضي بتكييف الوقائع الثابتة لتحديد الإطار القانوني المناسب لها، ليتم في مرحلة ثالثة تحديد القاعدة موضوع التطبيق وتفسيرها التفسير الملائم لوقائع القضية وهي عملية تنطوي على مراجعة نصوص القانون وشروحات الفقه واجتهادات القضاء أيضا.

الاجتهاد القضائي في الأنظمة القانونية

إذا كانت أهمية الاجتهاد القضائي حاضرة في كل الثقافات القانونية ، إلا أنها مع ذلك تختلف تبعا للأنظمة القانونية، ولاسيما في النظام القانوني البريطاني أو الأنجلوساكسوني عموما ، و في النظام اللاتيني أو الرومانو جرماني .

الاجتهاد القضائي في النظام الأنجلوساكسوني

يعتبر الاجتهاد القضائي في النظام البريطاني: الكومون لاو" مصدرا هاما للقانون، ففي هذا النظام حيث يقوم التقليد على انعدام وجود نصوص تشريعية، تعتبر الأحكام الصادرة عن المحاكم بمثابة قوانين، تنتج عن حالات ومحاكمات تدرسها المحاكم . ويسود نظام(common law) ، وهو نظام قانوني مبني على الاجتهاد القضائي في المملكة المتحدة (باستثناء اسكتلندا)، وفي ايرلندا وكندا (باستثناء الكيبيك) وفي الولايات المتحدة الأمريكية (باستثناء لويزيانا وكاليفورنيا) و بعدة دول أخرى من مجموعة الكومنولث.

ويلعب الاجتهاد القضائي في هذا النظام دورا حاسما، لان الاجتهاد هو القانون"Case law " ، الذي ينتج عن المحاكمات. كما أنه في هذا النظام تقيد أحكام المحاكم الأعلى المحاكم الأدنى. كما أن المحاكم نفسها مقيدة بأحكامها السابقة، فهي مضطرة للبقاء على قرارها السابق والاستمرار في الحكم على نمطه، أو ما يسمى باللاتينية Stare –décisi وتسمى هذه القاعدة ب "قاعدة السابق La règle du " précédent.ووفقا لهذه القاعدة، تصدر المحكمة أحكاما مطابقة لقراراتها الصادرة سابقا .

وتختلف " قاعدة السابق" عن الاجتهاد القضائي القار في كون حكم سابق واحد يلزم المحكمة بالاستمرار على نفس الاجتهاد، ويلزم المحاكم التي تليها رتبة بنفس الاتجاه. وأما الاجتهاد القار فهو الذي يتطلب تواتر أحكام القضاء في اتجاه واحد حتى تصبح اجتهادا قارا في الفقه اللاتيني. وقاعدة السابق كرسها اجتهاد قضائي لمجلس

اللوردات في بريطانيا سنة 1898 في قضية بين شركة "تراموي" و "بلدية لندن ."

غير أن قاعدة السابق لا تحول دون تحول الاجتهاد القضائي إذا كان له ما يبرره، و قد أكد مجلس اللوردات نفسه هذا الرأي سنة 1966 في قضية Practice statement حيث قرر بصفة استثنائية أنه يمكن للمحكمة تغيير الاجتهادات السابقة التي أصبحت غير ملائمة أو غير عادلة بكيفية جلية. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن هذه القاعدة (أي قاعدة السابق) أقل استقرارا حيث تلجأ المحاكم إلى العدول عن اجتهاداتها السابقة بوتيرة أكثر اتساعا. كما أنه من خاصيات النظام البريطاني أنه يمكن للبرلمان أن يسن قانونا يغير بمقتضاه اجتهادا قضائيا لا يراه محققا للعدالة .

الاجتهاد القضائي في الأنظمة الرومانوجيرمانية

تتميز الدول التي تتبع النظام الرومانوجيرماني بتبنيها لنصوص تشريعية مكتوبة و مقننة .((codifiésوغالبا ما تتردد هذه المدرسة في إعطاء أهمية كبرى للاجتهاد انسجاما مع تقاليدها التي لا تسمح للمحاكم بخلق القانون الذي هو مهمة المشرع في نظرها، وكمثال على ذلك ، تمنع المادة 5 من القانون المدني الفرنسي على القضاة أن يبتوا بواسطة مقتضيات عامة أو تنظيمية في القضايا المعروضة عليهم .

وخلافا لقاعدة السابق في ((Common law لا يمكن للقاضي في النظام الرومانوجيرماني أن يحل في المستقبل القضايا المتعلقة بالقانون، ولا يطبق من حيث المبدأ سوى على القضايا المحكومة وحدها (حجية الشئ المقضي المادة 1351 القانون المدني الفرنسي . (

ورغم الإقرار بأن حكم القاضي لا يطبق سوى على القضية المعروضة عليه ، فإن هذه المدرسة (الرومانوجيرمانية) تعترف للاجتهاد القضائي بدور مهم، فالمحكمة العليا لها دور توحيد الاجتهاد القضائي للمحاكم الأدنى لتجنب الاختلاف و التباين بين قضائها في مادة أو نقطة معينة .

و رغم أن قرارات المحكمة العليا (محكمة النقض) لا تلزم المحاكم الأدنى فيما يتعلق بالبت بكيفية مماثلة في القضايا المشابهة ، فإن قرارات تلك المحكمة ولا سيما المنشورة ترسخ اتجاها يتم في الغالب اتباعه من طرف المحاكم الأدنى تجنبا لنقض أحكامها ، فالاجتهاد القضائي بهذا المعنى هو عادات لدى المحاكم، والتي رغم عدم الاعتراف لها بحجية النص القانوني (كما في نظام الكومن لو)، فإنها من الناحية التطبيقية لا تقل أهميته عن القانون، و تعد مصدرا من مصادره كالفقه مثلا .

وحينما يستقر هذا التطبيق يمكن أن نتحدث عن اجتهاد قار وفقا لما يعبر عنه باللاتينية Quieta non movereوهو ما يجد له مرادفا في اللغة الفرنسية anglosaxons. ne pas déranger

la quiétude des Droitsومع التسليم بوجود نوع من التراتبية في أحكام القضاء في هذا النظام، فإنها تبقى تراتبية جامدة ، ذلك أن وجود اجتهاد قضائي سابق للمحكمة العليا و لو كان مستقرا لا يمنع القاضي الأدنى من الاجتهاد و مخالفة اجتهاد المحكمة الأعلى، كما أنه لا شئ يحول أمام المحكمة الأعلى من الرجوع عن اجتهادها السابق تأثرا باجتهاد محكمة أدنى .

وفي فرنسا إذا خالف القاضي الأدنى قرار محكمة النقض التي نقضت حكما سابقا ، فإن محكمة النقض تلتئم بجميع غرفها و تصدر قرارا يصبح ملزما بحيث لا يمكن الطعن فيه بالنقض من جديد كما يمكن في هذا النظام للقاضي الأدنى في بعض القضايا الشائكة أن يطلب الرأي من محكمة النقض في نقطة قانونية معينة دون أن يلزمه هذا الرأي .

دور الاجتهاد القضائي في تفسير القانون

يشكل تفسير القاعدة القانونية ، باعتباره آلية من الآليات التي يساهم من خلالها القضاء في تطوير القانون، الجانب المهم من عمل القضاء، لأنه يرتبط بتطبيق القاعدة القانونية، بخلاف تكملة التشريع التي ترتبط أساسا بملء الفراغ التشريعي في حالات نادرة ينعدم فيها النص .

وتبقى عملية تفسير القانون عملية مهمة وصعبة في نفس الوقت، ولا يتحقق الهدف منها إلا بضبط قواعدها ، وإخضاعها لمعيار ضابط يسعف في الوصول إلى حلول قانونية عادلة وفعالة، دون الخروج عن حدود النص، بشكل يسمح بانسجام واستقرار التفسيرات القضائية من جهة، وتحولها مع الوقت إلى تراكمات تضمن تطور التشريع ومسايرته لما يستحدث من نوازل من جهة أخرى.

ويرتبط تفسير القانون أساسا بالنص الغامض، بحيث متى كان النص واضحا جلي المعنى وجب تطبيقه بشكل مباشر دون حاجة إلى تفسير أو تأويل، إعمالا لنظرية النص الواضح، التي تعتبر من النظريات الراسخة في الفقه والقضاء، غير أنه في بعض الأحيان قد يكون النص واضحا لا يحتاج إلى تفسير، ومع ذلك يجد القاضي نفسه مجبرا على المرور بمرحلة تفسير النص قبل تطبيقه على الحالة المعروضة عليه، إذا كان النص المذكور يتعارض مع نصوص قانونية أخرى بشكل يستدعي تفسيره باستحضار تلك النصوص، إما باعتبارها مكملة له أو باعتبارها استثناء يرد عليه فهو اجتهاد خارج حدود النص، بل وفي غياب النص أصلا، لذلك يتمتع القاضي في هذه الحالة بحرية أكبر للاجتهاد مقارنة مع اجتهاده في تفسير القاعدة القانونية الذي يخضع لمجموعة من المبادئ والقواعد، يبقى أهمها على الإطلاق عدم تجاوز الحدود التي تسمح بها بنية النص .

تعميم و نشر الاجتهاد القضائي ودوره في خدمة العدالة

إن الحديث عن تعميم الاجتهاد القضائي يقتضي بداية تحديد المقصود بهذا التعميم. ثم التطرق إلى أهمية التعميم التي تمر أولاً عبرتقريبه من القضاة حتى يكونوا على اطلاع به و يعملوا على تطبيقه في القضايا التي تعرض عليهم ، فعدم تعميم الاجتهاد القضائي يفرغ هذا الأخير من كل قيمة عملية إذا ظل مغمورا بحيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تضارب الاجتهاد القضائي بين المحاكم وأحيانا داخل المحكمة الواحدة. و سنحاول في هذا الفرع الثاني إبراز أهمية تعميم الاجتهاد القضائي وتحديد المقصود بهذا التعميم و طبيعة الأحكام القابلة للنشر. و سنتناول ذلك في مبحثين نخصص أولهما لتعميم الاجتهاد القضائي، والثاني لنشر الاجتهاد القضائي و الوسائل المستعملة في ذلك .

تعميم الاجتهاد القضائي و أهميته

سنحاول في هذا المبحث تحديد المقصود بتعميم الاجتهاد القضائي، وتحديد الفئات التي يتعين أن تستهدفها عملية التعميم، ثم إبراز أهمية تعميم الاجتهاد سواء لدى الممارسين و المختصين أو لدى عامة الناس . :

المقصود بتعميم الاجتهاد القضائي

إن الحديث عن تعميم الاجتهاد القضائي يقتضي بداية تحديد المقصود بهذا التعميم، فهل يعني ذلك نشر الاجتهاد بين عامة المواطنين لدرجة تجعله في مستوى عموم المواطنين والمتقاضين؟ أم أن تعميم الاجتهاد يتحقق بمجرد نشره بين المختصين من القضاة والمحامين والدارسين للقانون من أساتذة وطلبة جامعيين وغيرهم من الممارسين للمهام القضائية والقانونية؟ .

نعتقد أنه إذا كان لا يعذر أحد بجهل القانون، بما تفترضه هذه القاعدة من أن عموم الناس معنيون بمعرفة القانون باعتباره التقنين الذي يضبط سلوكاتهم في الحياة العامة.ولبلوغ هذه الغاية، فإن القانون لا يبدأ في السريان إلا من لحظة نشره بالجريدة الرسمية، التي يعتبر تاريخ صدورها هو تاريخ ميلاد النص القانوني .

فالعلم بالاجتهاد القضائي لئن كان أقرب إلى المختصين والمهتمين بالحقل المعرفي القانوني، فإنه مع ذلك يمكن تقريب هذا الاجتهاد من عامة الناس، فعلم هؤلاء به يحقق فائدة عظمى لهم، لما للاجتهاد القضائي من تأثير على معاملاتهم وعلاقاتهم .

فإذا كان عامة الناس يجهلون أحكام القانون المفترض علمهم به، و حتى إذا علموا بها ،فإنهم لا يمكنهم أن يحيطوا بتفاصيلها، مما يطرح تساؤلا حول الكيفية التي يمكن أن يمتلكوا بها مفاتيح الاجتهاد الذي هو تحليل عميق لغموض النصوص واستقراء دقيق لخباياها، وهو أمر يستعصي على غير المختصين. والاجتهاد مرحلة متقدمة من

العلم لا يصلها إلا المتعمقون في علم من العلوم، ولا يمكن لعامة الناس أن يكون فقهاء في القانون. غير أن ذلك لا ينفي ضرورة إيصال هذا الاجتهاد لعموم الناس والعمل على تعميمه كلما أمكن، لا سيما تلك الاجتهادات المهمة على الأقل التي تسد نقصا تشريعيا أو تملأ فراغا قانونيا أو تلجأ إلى تفاسير مخالفة لظاهر النص بداعي الأمن القانوني أو روح العدالة والإنصاف أو غيرها من المبادئ السامية التي تحكم قواعد التفسير .

أهمية تعميم الاجتهاد القضائي

يعتبر تعميم الاجتهاد القضائي خير وسيلة في يد رجل القانون لتنمية الثقافة القانونية وتعميم التوعية بها، كما يعتبر خير سلاح في يد القاضي يواجه به ما استعصى عليه من تطبيقات النصوص، ويوحد بها الرؤيا القضائية التي تعتبر أساسا لخلق الثقة والاطمئنان اللذين لا تتحقق بدونهما كل تنمية اقتصادية واجتماعية كما يساهم في تحقيق الأمن القضائي من خلال تحقيق الاستقرار في المعاملات

نشر الاجتهاد القضائي وسيلة للتعريف به

سنتعرض في هذا المبحث لنشر الاجتهاد القضائي و ما لذلك من أثر إيجابي في التعريف به لدى الممارسين و عامة المواطنين ، و يطرح نشر الأحكام تساؤلا أساسيا عن طبيعة هذه الأحكام ، هل يتعين أن تشمل جميع الأحكام الصادرة عن المحاكم ، أم أن هناك عينة معينة من الأحكام هي التي يمكن نشرها فقط؟

:طبيعة الأحكام المنشورة

إن عملية نشر الاجتهاد القضائي كوسيلة ترمي إلى التعريف بهذا الاجتهاد و تعميمه داخل المجتمع تتطلب تحديد طبيعة الأحكام المعنية بهذا النشر، و تبعا لذلك ينبغي أن يهم النشر الأحكام المنتقاة بعناية، التي تتناول موضوعا اجتهاديا .

أما الأحكام العادية التي لا تقدم أي مبدأ تم الاجتهاد فيه، فلا تعدو أن تكون تكرارا لقراءات مبسطة لنصوص قانونية واضحة لأن معناها يكون واضحا من نصوص القانون نفسها، فالأحكام القضائية التي ينبغي أن تكون موضوعا للنشر ، هي تلك الأحكام التي تتضمن اجتهادا قضائيا يفسر نصا غامضا أو يملأ فراغا تشريعيا أو يكمل نصا في القانون، فالعبرة ليست في كمية الأحكام المنشورة ولكن بالموضوع الذي تعالجه والحل القانوني والاجتماعي الذي تقدمه .

كما أن تكرار نشر الأحكام التي تتضمن مبادئ أصبحت مستقرة يصبح عديم الجدوى إذا تم بوثيرة عددية

مرتفعة ..

بنشر واسع – سيما متى كانت مجانا– وتوفر وسائل سهلة للبحث عن الاجتهاد المناسب أو التعليق عليه، وهناك مواقع متعددة في هذا المجال. كما أن نشر أقراص مدمجة للاجتهاد القضائي من شأنه كذلك أن يوفر سهولة البحث عن الاجتهاد وسهولة نقله وتداوله، وكذلك سهولة تحريره كتابة .

أهمية نشر الاجتهاد القضائي

لا يخلو نشر الاجتهاد القضائي من أهمية ، فهو يمكن المتقاضين من توقع نتيجة الأحكام المنتظر صدورها في النزاعات التي تهمهم، مما يساهم في تحقيق الأمن القضائي .

كما أنه يسهل عملية توحيد الاجتهاد بين المحاكم، لأنه يسمح للمحاكم الأدنى بالتعرف على اتجاه المحكمة العليا في نقطة قانونية معينة ،مما يقلص من عدد الأحكام المنقوضة، و يقلل –في الأمد البعيد– من عدد الطعون إذا أدرك أطراف الدعوى أن اجتهاد المجلس الأعلى هو ما ستحكم على أساسه محكمة الموضوع .

وهكذا، فإن نشر الاجتهاد في حالة استقراره قد يقلل من عدد النزاعات إذا اتضح للأطراف ولا سيما إذا تعلق الأمر بنزاعات عمل أو نزاعات مع مؤسسات مالية (التأمين،..) أو مع الإدارات أو غيرها من الجهات التي بطبيعة مهامها تتقاضى كثيرا، أن هناك استقرارا للقضاء على اجتهاد سابق، فإنها ستعمل به لتلافي التقاضي

في المستقبل ومن بين اجتهادات المحكمة العليا في شؤون الأسرة الأتي

الاجتهاد القضائي الجزائري في: أركان الزواج.

الاجتهاد القضائي الجزائري في: توثيق عقد الزواج.

الاجتهاد القضائي الجزائري في: مصلحة المحضون، ممارسة الحضانة.

الاجتهاد القضائي الجزائري في: العصمة في الزواج.

الاجتهاد القضائي الجزائري في: إثبات الضرر المعتبر شرعا.

الاجتهاد القضائي الجزائري في: الخلع.

الاجتهاد القضائي الجزائري في: الميراث.

الاجتهاد القضائي الجزائري في: الكفالة.

الاجتهاد القضائي الجزائري في: الهبة بين الزوجين.

الاجتهاد القضائي الجزائري في: انحلال الزواج.

الاجتهاد القضائي الجزائري في: الاختصاص القضائي الدولي في الزواج والطلاق.

الاجتهاد القضائي الجزائري في: تنفيذ الحكم الأجنبي في مسائل الزواج.